رُبَّ بين التقليل والتكثير

دراسة فى النحو والدلالة

د . كمال سعد أبو المعاطى
قسم النحو والصرف والعروض
كلية دار العوم ـ جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد :

فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه ، مبنيًّا أكثرها على معانى حروفه ، صرفت الهمم إلى تحصيلها ومعرفة جملتها وتفصيلها(١) . ومن هنا فقد عنى السلف بالحروف عناية بالغة فأفردوا لها المصنفات وتابعوها بالشرح والتعليق ، وقد جاءت هذه العناية مواكبة لعنايتهم بالقرآن الكريم الذى هو دستور الأمة ومصدر التشريع لها ، حتى بات من المقرر أن علم معانى الحروف والأدوات نشأ فى ركاب تفسير القرآن الكريم ، شأنه فى ذلك شأن كثير من علوم العربية . ولطبيعة تلك النشأة فقد وجدنا أقوال المتقدمين وآراءهم فى معانى الحروف متناثرة فى كتب التفسير، وشروح الدواوين ، والمصنفات النحوية والبلاغية دون رابط يربطها ، حتى استشعر بعض النحاة أهمية الحاجة إلى تصنيف كتب خاصة تضم هذه الجهود المتناثرة فى إطار واحد يبين أصولها ، ويفصل أبوابها ، ويشرح شواهدها ، ويكشف عن وجه الصواب فى اختلافاتهم المذهبية فيها . فكان أن صدرت مؤلفات كثيرة فى هذا الموضوع من أبرزها :

---

(١) الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى / ١٩ .

(اللامات) لابن إسحاق الزجاجى، و(منازل الحروف) للرمانى، و(الأزهية فى علم الحروف) للهروى، و(رصف المبانى فى حروف المعانى) للمالقى ، و(الجنى الدانى) للمرادى، و(مغنى اللبيب) لابن هشام .. إلخ .

ومع كثرة ما كتب عن حروف المعانى إلا أن الحاجة لا زالت ماثلة من أجل التوصل لحلول مناسبة لبعض المشكلات المتعلقة ببعض هذه الحروف . ولعل من أهم تلك الحروف (رُبَّ) ففضلا عن اختلافهم فى لغاتها(١) وبعض أحكامها فقد شغلت النحاة قديما وحديثا حتى خصها ابن السراج بباب ذكر فيه بعض أحكامها ، وعلل ذلك بخروجها عن منهاج أخواتها(٢).

ثم تبعه فى ذلك ثلة من النحاة حاولوا كشف غموضها وبيان خصائصها خاصة فيما يتصل بجانبها الدلالى . ويأتى هذا البحث ليدلى بدلوه بين الدلاء محاولا الإسهام فى إيجاد حل لبعض مشكلات رب . وقد اقتضت طبيعته التحدث فى ثلاثة محاور :

١ ـ رب بين الاسمية والحرفية .
٢ ـ الخصائص التركيبية لرب .
٣ ـ دلالة رب .

وأخيرا ، أسأل الله تعالى أن يحقق به المقصود ، وأن يفلح فى إماطة اللثام عن بعض خصائص رُبّ ودلالتها ، وأن يكون الجهد المبذول فيه شاهدا لصاحبه لا عليه .

- **رب بين الاسمية والحرفية :**

ذهب البصريون إلى أنها حرف واستدلوا على حرفيتها بعدة أدلة أهمها مساواتها الحروف فى الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها بخلاف أسماء الاستفهام والشرط فإنها تدل على معنى فى مسمى مفهوم جنسه بلفظها(٣) .

---

(١) انظر : الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ـ للبعلي ٦١٤.
(٢) الأصول فى النحو ٤٠٨/١ ـ ٤١٧.
(٣) الجنى الدانى فى حروف المعانى ـ للمرادى/ ٤٣٨ ، وانظر : البسيط فى شرح جمل الزجاجى ـ لابن أبى الربيع ٨٦١/٢ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ٨٣٢/٢.

وذهب بعض الكوفيين ، والأخفش فى أحد قوليه إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب ، ووافقهم فى ذلك ابن الطراوة، وقد استدلوا على اسميتها بعدة أدلة أهمها جواز الإخبار عنها كما فى قول الشاعر(١) :

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن   عارًا عليك ، ورُب قتل عارُ

إلا أن هذا الشاهد رد عليهم بعد أن ثبت أن الرواية الشهيرة للبيت (وبعض قتل عار) . وعلى فرض صحة روايتهم فإنه يمكن القول بأن (عار) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) .

وقد أجهد البصريون أنفسهم فى البحث عن أدلة قوية يؤكدون بها حرفية (رب) كقولهم بأنها مبنية دائما ، ولو كانت اسما لكان حقها الإعراب وقد انتهى ابن مالك إلى القول بأن حرفيتها أصح وعلل ذلك بخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية(٢) .

وأما خصائصها التركيبية فأهمها :

١ ـ اختصاصها بالدخول على الاسم النكرة دون المعرفة ، قال ابن الشجرى : " ومن أحكامها دخولها على النكرة دون المعرفة"(٣) تقول : رُبّ رجل لقيته ، ولا تقول رُبّ زيد لقيته . وعلل ابن عصفور ذلك بأن المفرد بعدها فى معنى جمع ، ولا يكون المفرد فى معنى جمع إلا نكرة(٤) ، وقال ابن يعيش : "وأما كونها لا تدخل إلا على نكرة ؛ فلأنها تدخل على واحد يدل على أكثر منه فجرى مجرى التمييز ، فلذلك اختصت بالنكرة دون غيرها(٥) .

---

(١) البيت من الكامل ، وهو للشاعر ثابت قطنة ، انظر : الهمع ٢٥/٢ ، وخزانة الأدب ٢٨٤/٢ ، والأغانى ٢٧٩/١٤ وفيه (وبعض قتل عار).

(٢) انظر : شرح التسهيل ١٧٥/٣ ، وانظر أيضا اختلاف النحاة فى "رب" الكتاب ٤٢٠/١، ١٧٠/٢، والمقتضب ١٣٦/٤ ، والأصول لابن السراج ٥٠٧/١، والفاخر فى شرح جمل عبد القاهر / تأليف: محمد بن أبى الفتح البعلى ٦١٣/٢ تحقيق : ممدوح خسارة .

(٣) الأمالى الشجرية ٤٦/٣ .

(٤) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥١٣/١ تحقيق د/ صاحب أبو جناح .

(٥) شرح المفصل ٢٧/٨ .

وأما البعلى فقد رأى انه لا يجر إلا النكرات ؛ لأنها موضوعة لتقليل نوع من جنس ، وهذا المعنى لائق بالنكرة دون المعرفة وحاصل منها ، فلو عرف لوقع التعريف زيادة ضائعة(١) .

وقد تدخل على ما لفظه لفظ المعرفة إذا كان نكرة نحو (مثلك) وأخواته مما إضافته غير محضة ، ومن ذلك قول الشاعر(٢) :

يا رُبَّ مثلك فى النساء غريرةٍ بيضاء قد متعتها بطلاق

حيث أدخل (رب) على (مثل) .

كما أجاز بعض النحاة دخولها على المعرف بأل ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر(٣) :

ربما الجامل المؤبل فيهم والعناجيج بينهن المهار

وذلك بجر الجامل وصفته .

وقال ابن عصفور مشككا فى صحة الرواية : "إن صحت الرواية بخفض الجامل ، كان الجامل مخفوضا برب على تقدير زيادتها : أى الألف واللام .

كأنه قال : ربما جامل . فيكون مثل قولهم : إنى لأمر بالرجل مثلك فأكرمه . أى : برجل مثلك(٤).

وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره . نحو : رُبّ رجلٍ وأخيه . قال المرادى : وإنما اغتفر ذلك فى المعطوف لأنها لم تباشره(٥) ، وقال ابن عصفور : ولو قلت : رُبّ رجلٍ ورُبّ أخيه لم يجز لمباشرته رب(٦) ، وحكى الأصمعى : رب أبيه ورب أخيه على نية الانفصال وهو نادر(٧) .

---

(١) الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ٦١٧/٢ .
(٢) البيت لأبى محجن الثقفى ، انظر شرح جمل الزجاجى ٥١٣/١.
(٣) البيت لأبى دواد الأيادى ، انظر ديوانه ٣١٦ ومغنى اللبيب ١٥٧ والأمالى الشجرية ٥٦٥/٢ ، والجنى الدانى ٤٤٨ ، ٤٤٩ . والبيت فى كثير من كتب النحو (الجامل الموبل) .
(٤) شرح جمل الزجاجى /٥١٤ .
(٥) الجنى الدانى / ٤٤٩ .
(٦) شرح جمل الزجاجى / ٥١٤ .
(٧) انظر : همع الهوامع ٢٦/٢ والجنى الدانى / ٤٤٩ .

٢ ـ ومن خصائصها التركيبية أيضا دخولها على المضمر قبل الذكر على شريطة التفسير بنكرة منصوبة . قال ابن يعيش : اعلم أنهم قد يدخلون "رب" على المضمر ، وإذا فعلوا ذلك جاءوا بعده بنكرة منصوبة تفسر ذلك المضمر ، فيقولون : ربه رجلا(١) .

فـ(رجلا) فسر الضمير قبله . ومعنى ربه رجلا : رب رجلٍ . قال الهروى : وليست الهاء بضمير شيء جرى ولو كانت ضمير شيء جرى ذكره لصارت معرفة ولم يجز أن تلى رب لأنه لا يليها إلا النكرات(٢) .

ولا يكون هذا الضمير إلا مفردا ويكون مميزه بحسب قصد المتكلم . قال المالقى : " ولا يثنى هذا الضمير ولا يؤنث ، بل يبنى على صورة المذكر المفرد وما كان من تذكير أو تأنيث أو تثنية أو جمع ففى التفسير بعده(٣)".

وحكى الفراء وبعض الكوفيين التأنيث والجمع والتثنية فيه، فيطابق التمييز وذلك قياسا على باب (نعم)(٤) . وذكر ابن الأنبارى أن تطابقهما فى التأنيث والتثنية مع جائز(٥) .

وقد فسرت هذه المطابقة عند بعض الكوفيين بأنهم ربما أرجعوا هذا الضمير إلى مذكور تقديرا ، وكأن قائلا قال : هل من رجل كريم ؟ فقيل له : ربه رجلا ، ولذلك ثنى وجمع وأنث على حسب مميزه ، فيقال : ربها امرأةً ، وربهما رجلين وامرأتين ، وربهم رجالا وربهن نساء(٦) .

قال ابن عصفور : وذلك عندنا لا يجوز ؛ لأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه(٧) .

---

(١) شرح المفصل ٢٨/٨ والأمالى الشجرية ٤٧/٣.
(٢) الأزهية فى علم الحروف/ ٢٦١ .
(٣) رصف المباني / ١٩٠ ١٩١ ، وانظر : الجني الداني/٤٤٩ .
(٤) الأزهية / ٢٦١ ورصف المباني/١٩١.
(٥) انظر : الأزهية /٢٦١ والفاخر ٦١٨/٢.
(٦) انظر الفاخر ٢/ ٦١٨ .
(٧) شرح جمل الزجاجي ٥١٤/١ .

أما ابن مالك فقد جعل لزوم إفراد الضمير وتذكيره عند تثنية التمييز وجمعه وتأنيثه أشهر من المطابقة وأفصح(١).

وقد اختلف فى هذا الضمير المجرور بـ(رُبَّ) فذهب كثير منهم الفارسي إلى أنه معرفة من حيث كان مضمرا ، والمضمرات لا تنفك من التعريف ، لذلك لا يوصف كما لا يوصف سائر المضمرات . إلا أنه جرى مجرى النكرة فى دخول (رُبَّ) عليه لما أشبهها فى أنه غير معين(٢) .

وذهب آخرون إلى القول بأنه نكرة وبه قال الزمخشرى وابن عصفور الذى رأى أن ضمير النكرة من طريق المعنى نكرة، وعلل ذلك بأن الضمير هو الظاهر فى المعنى ، وإنما يكون ضمير النكرة محكوما له بحكم المعرفة من طريق نيابته مناب ما عرف بالألف واللام إذا عاد على متقدم ، ففى قولك : لقيت رجلا فضربته . أغنى ذلك عن أن تقول : وضربت الرجل المتقدم الذكر . ثم قال : ولما كان الضمير فى باب رب مفسرا بالنكرة بعده كان نكرة من كل وجه ، لأنه إذ ذاك لا ينوب مناب اسم معرف بالألف واللام(٣) . وقال عبد القاهر : لو كان هذا الضمير يعود إلى مخصوص لوجب أن يجوز : رُبَّك رجلا، ورب الرجل الذى تعلم ، وكلاهما غير جائز(٤) .

وأما شبب وجود مثل هذا التركيب فى لغتهم ـ مع اتفاقهم على أن رب لا تدخل إلا على النكرات فقد أرجعه ابن يعيش إلى أنهم إنما يفعلونه عند إرادة تعظيم الأمر وتفخيمه ، فيكنون عن الاسم قبل جرى ذكره ثم يفسرونه بظاهر بعد البيان ، وليس ذلك بمطرد فى كلامهم وإنما يخصون به بعضا دون بعض(٥) .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١٨٤/٣ ، ١٨٥ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٢٨/٨ .

(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي ٥١٤/١ .

(٤) انظر : الفاخر ٦١٨/٢ والمقتصد فى شرح الإيضاح ٨٣٣/٢ ، وانظر اختلاف النحاة فى هذا الضمير فى شذور الذهب/١٣٠ .

(٥) انظر : شرح المفصل ٢٨/٨ وما بعدها .

وبهذا التفسير قال ابن أبى الربيع الذى رأى أن الشىء إذا أبهم كان فى الخاطر أعظم ، وأشار إلى أن هذا النوع كثير فى القرآن الكريم وكلام العرب ، ذلك أنهم إذا أرادوا أن يعظموا أبهموا ، وعليه فإنهم قد يفسرون وقد لا يفسرون . ويكون الإضمار فى قولهم : رُبّه رجلا ، وربه عالما . إنما أريد به التعظيم(١) .

٣ ـ وأما ثالث الخصائص التركيبية لها فاشتراطهم للنكرة التى تدخل عليها رب أن توصف بصفة من صفات النكرة كأن تكون اسما أو فعلا أو ظرفا أو جملة من مبتدأ أو خبر . قال الهروى : ولا يجوز أن تقول : رُبَّ رجلٍ . وتسكت ، حتى تقول : رُبَّ رجلٍ صالح أو رب رجلٍ يقول ذاك ، أو رُبَّ رجلٍ عندك ، أو رُبَّ رجل أبوه عالم(٢) .

وقال عبد القاهر : " قد علمت أن ما يدخل عليه (رُبَّ) لا بد من أن يوصف فلا تقول : رُبَّ رجلٍ ، حتى تقول : يفهم أو ظريف أو ما أشبه ذلك(٣) ، وذهب المبرد وابن السراج والفارسى وأكثر المتأخرين إلى وجوب وصف مجرورها إذا كان ظاهرا ، وعللوا ذلك بأن المراد منها التقليل ، وكون النكرة موصوفة يجعلها أبلغ فى إفادة هذا التقليل(٤) . ولذلك قال ابن أبى الربيع : إن تقليل النظير لا بد أن يرجع إلى الوصف ، فلا بد أن يكون موصوفا (يقصد الاسم النكرة الواقع بعد رُبَّ) ومتى جاء غير موصوف فلا بد أن يكون فى تقدير الصفة .. ثم قال : ومما يقوى عندك أن مخفوض رُبَّ لا بد أن يكون موصوفا أنك تقول : أما رجلٌ عالمٌ فقد لقيت . كما تقول : أما بزيد فقد مررت . والتقدير : مهما يكن من شىء فرُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيت ، ولا تجد من كلام العرب : أما رجل فقد لقيت(٥).

---

(١) انظر : البسيط فى شرح جمل الزجاجي لابن أبى الربيع ٨٦٧/٢ ، ٨٦٨ .
(٢) الأزهية / ٢٦٠ .
(٣) المقتصد فى شرح الإيضاح ٨٣٢/٢ .
(٤) انظر : الجنى الدانى ٤٥٠ ، ٤٥١ .
(٥) انظر : البسيط فى شرح جمل الزجاجي ٨٦٥/٢ .

ومع أن القول بوجوب وصف مجرور رُبَّ هو القول السائد بين جمهور النحاة إلا أن الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف رأوا عدم لزوم هذا الوصف وزعموا أن هذا هو الظاهر من كلام سيبويه . واختاره ابن عصفور وذلك في قوله : وقد تحذف الصفة إذا تقدم ما يدل عليها ، واستدل له بقول الشاعر:

ويا رُبّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ بآنسةٍ كأنها خط تمثال

يريد : وليلة قد لهوت ، فحذف لهوت لدلالة ما تقدم عليه(١).

وقد استدل من لم يلتزم الوصف بالسماع مع ضعف ما علل به الملتزمون وهو ما عبر عنه ابن مالك بقوله : وهو ثابت بالنقل الصحيح فى الكلام الفصيح ، وأنشد أبياتا تدعم هذا الرأي وتؤيده من ذلك قول أم معاوية :

يا رُبّ قائلةٍ غدًا يا لهف أم معاوية

ومنه أيضا :

ألا رُبّ مأخوذ بإجرام غيره فلا تسأمن هجران من كان مجرما

ثم أوضح أن الذين قالوا بوجوب الوصف لا حجة لهم إلا شبهتان : إحداهما ، أن رب للتقليل والنكرة بلا صفة فيها تكثير بالشياع والعموم ، ووصفها يحدث فيها التقليل بإخراج الخالى منه، فلزم الوصف لذلك . والشبهة الثانية : أن قول القائل : رُبَّ رجلٍ عالم لقيت ، رد على من قال : ما لقيت رجلا عالما . فلو لم يذكر الصفة لم يكن الرد موافقا . ثم علق قائلا : وفى كلتا الشبهتين ضعف بين ، وانتهى إلى أن القول بعدم لزوم وصفها هو ظاهر كلام سيبويه الذى سوى بينها وبين "كم" الخبرية، فإذا كان مجرور "كم" الخبرية لا يلزم وصفه ، فكذا وصف ما سوى بها(٢).

---

(١) انظر : شرح الزجاجى ٥١٣/١ ، والجنى الدانى ٤٥٠ ، ٤٥١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١٨٢/٣ ، وشرح جمل الزجاجي ٥١٣/١ .

٤ ـ ومن خصائصها التركيبية ما ذهب إليه بعض المتأخرين من النحاة ، ومنهم الرماني وابن طاهر إلى أنها لا تحتاج إلى ما تتعلق به ، وأنها تجرى في ذلك مجرى الباء في قولك : بحسبك زيد ، وقولك : ليس زيد بقائم . في عدم احتياجها إلى متعلق(١) .

وقد اعترض كثير من النحاة على هذا الرأى ، منهم ابن أبى الربيع الذى قال : وهذا عندى لا يصح ، وعلل ذلك بأن حروف الجر فى الأمثلة المتقدمة زوائد وأن وجودها كعدمها ؛ لأن الأصل : حسبك زيد ، ثم زيد الباء للتوكيد ، ولو لم تدخل لم يختل المعنى ، ثم قال : وأنت لا تقدر على ذلك فى رب رجل لقيته .. ألا ترى أنك لو قلت : رجل لقيته ، لاختل المعنى(٢) .

وأما جمهور النحاة فقد رأوا أن رب لا بد أن تتعلق بالفعل كسائر حروف الجر غير الزوائد ، وأنه لا بد من تصدرها فلا تتعلق إلا بعامل متأخر عنها كقولك : رُبّ رجلٍ يقول ذلك لقيت أو أدركت . فموضع رُبّ وما انجر به نصب ، كما يكون الجار والمجرور فى موضع نصب . وإنما وجب تصديرها لإفادتها التقليل . " ولما كان التقليل كالنفى ، فلا يقدم عليه ما فى حيزه"(٣) قال المبرد : " رب معناها الشىء الذى لا يكون إلا منكورا ، لأنه واحد يدل على أكثر منه ، ولا تكون رب إلا فى أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها "(٤) .

وأما عن الفعل الذى تتعلق به فأكثر النحويين على أنه لا بد أن يكون ماضيا "وإنما لزم مضى فعلها ، لأنها جواب لفعل ماض، وقيل : لأنها للتقليل فأولوها الماضى ، لأنه قد تحققت قلته"(٥) .

---

(١) انظر : الجنى الدانى / ٤٥٣ .
(٢) انظر : البسيط فى شرح جمل الزجاجي ٨٦٢/٢ د.
(٣) الجنى الدانى / ٤٥٣ .
(٤) المقتضب ١٣٩/٤ ـ ١٤٠ ، وانظر : شرح المفصل ٢٩/٨ .
(٥) الأصول لابن السراج ٤١٩/١ ، ٤٢٠ .

وذهب ابن السراج إلى القول بجواز مجيئه حالا ومنع أن يكون مستقبلا وذلك فى قوله : " رب إنما تأتى لما مضى .. ولا يجوز رب رجل سيقوم ، وليقومن غدا ، إلا أن تريد : رُبَّ رجلٍ يوصف بهذا"(١) .

وقد رأى بعض النحاة جواز مجيئه ماضيا وحالا ومستقبلا، وإن اتفقوا مع الجمهور فى أن المضى أكثر ؛ وهو اختيار ابن مالك الذى علق على قول من قال بضرورة كون متعلق رُبّ ماضيا بقوله : " وأما كون ذلك لازما لا يوجد غيره فليس بصحيح ، بل قد يكون حالا كقولك لمن قال : ما فى وقتنا امرؤ مستريح : رُبّ امرئ فى وقتنا مستريح . واستدل لذلك بقول ابن أبى ربيعة :

فقمتُ ولم تعلم عليّ خيانةٌ ألا رُبّ باغي الربح ليس برابح

وأما مجيئه مستقبلا فقد استدل عليه بقول جحدر اللص(٢):

فإن أهلك فرُبّ فتًى سيبكى عليّ مهذبٍ رخص البنان

وقول هند أم معاوية (رضى الله عنها) :

يا رُبّ قائلةٍ غدًا يا لهف أم معاوية

وقول سليم القشيرى :

ومعتصم بالحى من خشية الردى سيردى ، وغاز مشفق سيئوب

ثم أكد وجهة نظره وفند رأى غيره فقال : " ولا مبالاة بقول المبرد ولا بقول ابن السراج ، فإنهما لم يستندا فى ذلك إلا إلى مجرد الدعوى ، ولو لم يكن غير ما ادعياه مسموعا ، لكان مساويا لما ادعياه فى إمكان الأخذ به . فكيف وهو ثابت بالنقل الصحيح فى الكلام الفصيح ؟!"(٣) ولا شك أن ابن مالك محق فيما ذهب إليه فى هذه المسألة فكثرة الشواهد النحوية تؤيده ،

---

(١) الأصول لابن السراج ٤١٩/١ ، ٤٢٠ .
(٢) هو جحدر بن مالك . انظر : المغنى ١٤٦ ، والأمالى ٢٨٢/١ والجنى الدانى/٤٥٢ .
(٣) انظر ذلك فى شرح التسهيل ١٧٩/٣ وما بعدها .

واستعمال اللغة يدعمه . وعلى أية حال فمهما كان وضع متعلق رُبّ فإنه مما يكثر حذفه عندهم ، وذلك لدلالة السياق والحال عليه. قال ابن السراج : واعلم أن الفعل العامل فيها أكثر ما يستعمله العرب محذوفا ؛ لأنه جواب وقد علم فحذف(١) ورأى عبد القاهر : "أنه قد غلب ترك الاستعمال على ما يتعلق به رُبّ"(٢) وأوضح ابن عصفور هذا الأمر فقال : ولك أن تحذف الفعل الذى تتعلق به رب ؛ لدلالة ما تقدم عليه ، كما تقدم إنما تكون جوابا ، فكأن قائلا قال : هل لقيت رجلا عالما ؟ فتقول : رُبّ رجلٍ عالمٍ . وتحذف لقيت لفهم المعنى"(٣) فمن الواضح أن حذف هذا المتعلق إنما يكون جائزا فى حال توفر الشروط العامة للحذف وهى وجود الدليل على المحذوف وعدم اللبس ، ولذلك فإن البصريين لا يكادون يظهرون هذا الفعل العامل فى رُبَّ ، حتى إن بعضهم قال : " لا يجوز إظهاره إلا فى ضرورة الشعر "(٤) ومع ذلك فإنه قد يؤتى به توكيدا وزيادة فى البيان فتقول : "رب رجلٍ عالم قد أتيت فتجعل هذا هو الفعل الذى تعلقت به رُبّ"(٥).

٥ ـ ومن خصائصها التركيبية أيضا : دخول (ما) عليها ويأتى ذلك على وجهين :

الأول : أن تكون (ما) زائدة ملغاة فلا تؤثر فى عمل (رُبّ) الجر فيما بعدها . ومنه قول الشاعر :

ربما ضربة بسيف صقيل بين بُصرى وطعنة نجلاء(٦)

الثانى : أن تكون كافة تكفها عن العمل . قال عبد القاهر : "اعلم أن (ما) إذا دخلت على رُبّ كفتها عن العمل وهيأتها للدخول على الفعل(٧) .

---

(١) الأصول ٤١٧/١ . (٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ٨٣١ . (٣) شرح الزجاجي ٥١٢ .
(٤) شرح المفصل ٢٨/٨ ، ٢٩ . (٥) انظر : السابق نفسه .
(٦) البيت لعدى بن الرعلاء وهو من شواهد المغنى ١٤٦ وانظر : الأمالى الشجرية ٢٤٤/٢ ، والهمع ٣٨/٢ وخزانة الأدب ١٨٧/٤ وفيه دون بصرى وبصرى اسم موضع . وانظر الجنى الدانى / ٤٥٦ .
(٧) المقتصد ٢/ ٨٣٣ .

وبذلك يبطل عملها ويزول اختصاصها ، وزوال اختصاصها دخولها على الجملتين الفعلية والاسمية . وقد استدلوا على ذلك بقول الشاعر(١) :

ربما أوفيت فى علم   يرفعن ثوبى شمالات

وقد اشترطوا فى الفعل الواقع بعدها أن يكون ماضيا . قال الهروى : " ولما كانت رُبّ إنما تأتى لما مضى ، فكذلك ربما ، لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضيا"(٢) وفصل ابن عصفور هذا فى قوله : ويكون الفعل بعدها ماضيا لفظا ومعنى نحو : ربما قام زيد . أو ماضيا معنى خاصة نحو : ربما يقوم زيد، تريد : قام . وأما دخولها على مستقبل فى اللفظ والمعنى فلا يجوز ذلك(٣) .

وأما قوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين)(٤) فقد اختلفوا فى تفسيره وبيان وجه الصواب فيه . فمنهم من قال : إنه حكاية حال قد مضت ، ومنهم من قال بإضمار كان بعد ربما . ونعته ابن الشجرى بأنه أردأ ما قيل فيه . وجعل أجود الأقوال فى الآية الكريمة من قال : بأن ربما دخلت على الفعل المستقبل لصدق المخبر سبحانه وتعالى وعلمه بما سيكون كعلمه بما كان ، فإخباره بما لم يكن كإخباره بالكائن . واستدل لذلك بقوله تعالى : (ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت)(٥) ، فقد جاء فى اللفظ كأنه قد كان وهو لصدقه كائن لا محالة ، ومثله قوله تعالى : (ولو ترى إذ الظالمون موقوفون عند ربهم(٦))(٧) .

وأما دخولها على الجملة الاسمية فقد كان مثار اختلاف بين النحاة فمذهب سيبويه فيما نقل عنه : أن رب إذا كفت بـ (ما)

---

(١) هو جنيمة بن الأبرص ، والبيت من شواهد سيبويه ٥١٨/٣ وانظر المقتضب ١٥/٣ والأمالى الشجرية ٢٤٣/٢ وشرح المفصل ٤٠/٩ والعلم : الجبل ، والشمالات : جمع شمال بالفتح ، وهى الريح التى تهب من هذه الناحية .

(٢) الأزهية / ٢٦٦ .   (٣) شرح جمل الزجاجي ٥١٦/٢ .

(٤) سورة الحجر آية / ٢ .

(٥) سور سبأ آية / ٥١ .

(٦) سورة سبأ آية / ٣١ .

(٧) انظر : الأمالى الشجرية ٤٩/٣ ، والأصول فى النحو ٤١٩/١ ، ٤٢٠ .

لا يليها إلا الجملة الفعلية وذلك هو ظاهر قوله : " ومن تلك الحروف التى لا يليها إلا الفعل : ربما وقلما وأشباههما جعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة ، وهيؤوها ليذكر بعدها الفعل"(١) وقد تبعه في ذلك جمهور النحاة ، وتأولوا الشواهد النحوية الواردة كقول الشاعر :

رُبّما الجاملُ المؤبلُ فيهم

على أن (ما) نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها : أى (رُبّ شيء هو الجامل) فعلى هذا تأوله الفارسي وابن عصفور .

وذهب المبرد ومن وافقه من النحاة كالزمخشرى وابن مالك إلى أن رُبّ إذا كفت بـ(ما) جاز أن يليها الجمسان : الاسمية والفعلية . قال ابن مالك : الصحيح أن (ما) فى البيت زائدة كافة ، هيأت رُبّ للدخول على الجملة الاسمية كما هيأتها للدخول على الفعلية(٢) .

٦ ـ وأما آخر خصائصها التركيبية التى يعرض لها البحث فهى أنها قد تحذف ويبقى عملها ، وذلك لدلالة معمولها الملازم للخفض والتنكير عليه . وذلك كما فى قول الشاعر(٣) :

رسم دار وقفت فى طلله ... كدت أقضى الحياةَ من جلله

أراد : رُبّ رسم دار ، فحذف رُبّ وأبقى عملها .

كما تحذف رُبّ إذا سبقت ببعض الحروف كالفاء وبل والواو . قال ابن مالك : يجر برب بعد الفاء محذوفة كثيرا ، وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا(٤) . وقد جعل النحاة من الجر برب محذوفة بعد الفاء قول الشاعر(٥) .

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا ... فألهيتها عن ذى تمائم مغيل

---

(١) الكتاب ١١٥/٣ ، وانظر : الأصول ٤١٩/١ .

(٢) انظر : المقتضب ٢٨٩/٤ وشرح المفصل ٢٩/٨ وشرح التسهيل /١٧٢ والجنى الدانى / ٤٥٦ .

(٣) البيت لجميل بثينة . انظر : ديوانه ١٨٨ ومغنى اللبيب ١٢٩، ١٤٥ والأمالى ٢٤٣/١ وخزانة الأدب ١٩٩/٤ ورصف المباني ١٩١ ، والجني الداني ٤٥٥ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١٨٩/٣ .

(٥) البيت لامرئ القيس فى ديوانه /٣١ وانظر : ٣٦/٢ والمغنى / ٢٢٩ وأوضح المسالك ٧٣/٣، وقوله : طرقت من الطريق ، وهو الإتيان ليلا . اللسان "طرق" .

التقدير: فرب مثلك ، فحذفت (رُبَّ) لما علم موضعها ، وبقى عملها .
ومنه أيضا :

فإنْ أهلك فذى حنق لظاه يكاد علىّ يلتهب التهابا(١)

التقدير : فرب ذى حنق . قال ابن أبى الربيع : ولا تجد رب تحذف ويزول عملها(٢) .

وقد عقب "المرادى" على هذا الحذف بقوله : إن الجر بها محذوفة بعد الفاء كثيرًا فيه نظر(٣) .

وعلل ذلك بأنه لم يرد إلا فى بيتين إلا إن المتتبع لهذا الحذف يتبين أنه تجاوز البيتين إلى أبيات عدة منها الأبيات المتقدمة ومنها قول بعض الطائيين :

إن يثن سلمى بياض الفود عن صلتى فذات حسن سواها دائما أصل

إذ التقدير : فرُبَّ ذات حسن .
ومنه أيضا :

فحور قد لهوتُ بهنّ عين نواعم فى المروط وفى الرياط

والتقدير : فرُبَّ حور .

وغير ذلك كثير من الشواهد التى تثبت وتؤكد كثرة حذف رب بعد الفاء . وعليه فلا وجه لاعتراض المرادى الذى نسبه لبعض النحاة .. وكأنا به وقد أدرك هذا فاستدرك عليه بقوله : " ولعله أراد بالنسبة إلى "بل" "(٤) التى تجر رب محذوفة بعدها كما فى قول الراجز(٥) :

بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشترى كتانه وجهرمه

---

(١) البيت لربيعة بن مقروم الضبى من الشعراء المخضرمين ، انظر : شرح الحماسة للمرزوقى ٥٤٤/٢ وأمالى الشجرى ١٤٣/١ وخزانة الأدب ٢٠١/٤ ، البسيط ٨٧/٢ .
(٢) البسيط : ٨٧١/٢ . (٣) الجنى الدانى / ٤٥٥ .
(٤) الجنى الدانى/ ٤٥٥ .
(٥) قائله رؤبة بن العجاج . انظر : الإنصاف/٥٢٩ والمغنى الشاهد ١٧٨ وشرح المفصل ١٠٥/٨ والفاخر ٦٢١/٢ .

أراد : بل رُبّ بلد .
وكذا قول الراجز (١) :

بل جوز تيهاء بظهر الحجفت

وأما الواو فهى أكثر الحروف التى تحذف بعدها رُبّ حتى قال ابن عقيل معبرا عن هذه الكثرة : ودواوين العرب مشحونة بذلك(٢) ومن أهم شواهدها قول الشاعر (٣) :

وليل كموج البحر أرخى سدوله   علىّ بأنواع الهمـــوم ليبتلى

ومنه أيضا :

وسائس أمر لم يسسه أبٌ له   ورائم أسباب التى لم يعود(٤)

ولا خلاف بين النحاة فى أن الجر فى هذه الشواهد ونحوها إنما هو برب المحذوفة . قال ابن مالك : " وليس الجر بالفاء وبل باتفاق ، وقد نقل هذا الاتفاق ابن عصفور ، وانتهى ابن عقيل إلى أن "من عد الفاء وبل من حروف الجر فهو واهم أو متجوز (٥).

وأما الواو فمع كثرة حذف رب معها واتفاقهم على ذلك ، إلا أنها كانت مثار خلاف بينهم ، فعلى حين ذهب البصريون إلى أن المجرور بعد الواو جر بـرب المحذوفة ، رأى المبرد وبعض الكوفيين أن الواو حرف عطف ثم صارت جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب ، ولا حاجة عندهم إلى تقديرها محذوفة(٦) .

وحجة البصريين أن الواو فى الأصل للعطف والعطف يكون للأسمـــاء والأفعال والحروف فهى غير مختصة وما لا يختص لا

---

(١) هو سؤر الذئب انظر لسان العرب مادة ح ج ف ، ورصف المبانى / ١٩٢ .
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٩٥/٢ .
(٣) البيت لامرئ القيس انظر ديوانه / ٣٦ ، شرح التصريح ٢٢/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٨/٣ .
(٤) البيت لعدى بن زيد ، انظر ديوانه ٤٦٦/١ وشرح التسهيل ١٨٨/٣ .
(٥) المساعد ٢٩٦/٢ وانظر الجنى الدانى ٢٣٧ .
(٦) انظر : المقتضب ٣١٨/٢ ، ٣١٩ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ وشرح الكافية ٣٣٣/٢ والأنصاف ٣٧٦/١-٣٨١ والمساعد ٢٩٧/٢ .

يعمل ، إلا أن ينوب عن مختص لا يظهر معه ألبتة .. وكذلك واو رب هى للعطف ثم دخلت على رب كما دخلت عليها الفاء وبل فأضمرت رب وبقى عملها ، ولم يقل أحد أن الفاء وبل تجران ، فكذلك الواو ، إلا أن المبرد والكوفيين رأوا أنها تجر بنفسها وأنها ليست للعطف بدليل وقوعها فى أول القصائد وبداية الكلام ، واستدلوا لذلك بقول الراجز(١) :

وقاتم الأعماق خاوى المخترقن

فالواو جاءت فى أول الكلام وليس ثمة معطوف عليه . إلا أن قولهم هذا مردود عليه بأن المعطوف عليه وإن لم يكن له وجود فى اللفظ إلا أنه مقدر على ما فى النفس . كما فى قول زهير فى أول قصيدته :

دع ذا وعد القول فى هرم خير البداة وسيد الحضر

حيث لم يسبق فى اللفظ ما يشار إليه . قال ابن أبى الربيع : "ذكر بعضهم أن هذا هو أول القصيدة " ثم قال : " لما كانت العرب تستطرد فى الأكثر إلى المدح من التغزل ومن ذكر الديار والأطلال وغير ذلك ، قام بخاطره ما جرت العادة باستعماله فعطف عليه(٢)"وفسر عبد القاهر بيت رؤبة الذى استدل به الكوفيون بما يؤكد أن الجر برب وليس للواو فيه نصيب إلا أنها نابت مناب رُبَّ عند حذفها فقال : " إن كلامهم إذا صدر فى الشعر كان مبنيا على شىء يتقدم فكأنه قال : أنا صبور جلد ، فكم فعلت كذا وكذا ، ورب قاتم الأعماق من شأنه كذا قطعت ..(٣)".

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج والقاتم : المغبر . والأعماق : النواحى ، والمخترق : المتسع والشاعر يصف جوف فلاة سحيق . والشاهد فيه (إضمار رب بعد الواو) وذلك قوله (وقاتم الأعماق) انظر : ديوان رؤبة / ١٠٤ والكتاب ٢١٠/٤ والخصائص ٢٢٨/١ والفاخر ٦١٣/٢ .

(٢) البسيط ٨٦٩/٢ ٨٧٠ .

(٣) المقتصد ٨٣٧/٢ .

ومن هنا يتضح أن ما ذهب إليه البصريون فى هذه المسألة هو الأقرب للصواب وذلك لموافقته قواعد العربية وقوانينها ، وتمشيه مع روحها وطريقة استعمالها . قال ابن عقيل : "إنما عادتهم الغزل أول القصائد ، وذكر الأطلال ونحو ذلك ، فإذا ترك ذلك فى أول قصيدة عطفوا أو أشاروا إلى ما يقدرون من ذلك المفهوم ، بمقتضى كثير من استعمالهم أو أكثره(١)" .

دلالة رُبّ :

اختلف النحاة فى معنى "رب" ودلالتها على أقوال :

الأول : أنها تأتى لإفادة التقليل ، وهو مذهب أكثر النحويين ، قال الهروى : فمن أحكامها أنها للتقليل(٢) . وقال ابن يعيش : رب من حروف الخفض ، ومعناه تقليل الشىء الذى يدخل عليه ، وهو نقيض "كم" فى الخبر ، لأن "كم" الخبرية للتكثير ورب للتقليل ، تقول : رُبّ رجلٍ لقيته . أى : ذلك قليل(٣) .

وقد نسب بعضهم هذا الرأى إلى سيبويه مستدلا بقوله : ومن تلك الحروف { التى لا يليها بعدها إلا الفعل } : ربما وقلما وأشباههما ، جعلوا رب مع ما بمنزلة كلمة واحدة وهيؤوها ليذكر بعدها الفعل ، لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى "رب يقول " ، ولا إلى "قل يقول" فألحقوها ما وأخلصوهما للفعل(٤) . وقال البطليوسى : "وجدت كبراء البصريين ومشاهيرهم مجمعين على أنها للتقليل ، وأنها ضد كم فى التكثير كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمر ويونس وأبى زيد الأنصارى وأبى عمرو بن العلاء والأخفش سعيد بن مسعدة والمازنى وأبى عمرو الجرمى وأبى العباس المبرد وأبى بكر

---

(١) المساعد ٢٩٧/٢ .
(٢) الأزهية فى علم الحروف / ٢٥٩ .
(٣) شرح المفصل ٢٦/٨ ـ ٢٧ .
(٤) الكتاب ١١٥/٣ .

السراج وأبى إسحاق الزجاج وأبى على الفارسى وأبى الحسن الرمانى وابن جنى والسيرافى ، وكذلك جلة الكوفيين كالكسائى والفراء ومعاذ الهراء وابن سعدان(١) وهشام(٢) .

ولم أجد لهم مخالفا فى ذلك إلا صاحب كتاب العين فإنه صرح بأنها للتكثير ولم يذكر أنها تجئ للتقليل(٣) .

وقدم أصحاب هذا الرأى العديد من الشواهد والأدلة التى تجعل رب خالصة لإفادة التقليل ، والتأكيد على أن ذلك هو المطرد فيها ، فمن ذلك مثلا قوله :

ألا رُبَّ مولود وليس له أبٌ   وذى ولد لم يلده أبوان (٤)
وذى شامة غراء فى حر وجهه   مجللة لا تنقضى لأوان

فالمولود الذي ليس له أب : عيسى عليه السلام ، والذي له ولد ولم يلده أبوان هو آدم عليه السلام ، وصاحب الشامة هو القمر .

فرب فى جميع هذا دخلت على ما هو واحد ولا ثاني له ، فدل ذلك على أنها للتقليل(٥) .

ومنه أيضا قول زهير :

وأبيض فياض يداه غمامة   على معتفيه ما تغب فواصله

أراد بالأبيض : حصن حذيفة بن بدر الفزارى ، وهذا خصوص لا وجه فيه للتكثير .

---

(١) هو أبو جعفر بن سعدان الضرير المتوفى سنة ٢٣١ هجريا انظر ترجمته فى بغية الوعاة للسيوطى٤٥ . وطبقات النحويين للزبيدى ١٥٣ .

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير النحوى الكوفى المتوفى سنة ٢٠٩ هجريا انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٤٠٩ ، وطبقات النحويين ١٤٧ .

(٣) المسائل والأجوبة . المسألة الخمسون ضمن كتاب رسائل ونصوص فى اللغة والأدب والتاريخ ٢٣٤.

(٤) البيت من شواهد سيبويه وهو منسوب لرجل من أزد السراة . الكتاب ٣٤١/١ وذكر الفارسى انه لرجل اسمه عمرو الجنبى ، ورواية الأبيات فى الخزانة (سوداء) بدل (غراء) ٣٩٧/١ . والخصائص ٣٣٣/٢ .

(٥) شرح جمل الزجاجى . لابن عصفور ٥١٠/٢ .

وكذا قول أحد شعراء غسان يصف وقعة كانت بينهم وبين مذحج فى موضع يعرف بالبلقاء :

ويوم على البلقاء لم يك مثله على الأرض قوم فى بعيد ولا دان

ومنه أيضا ما أنشده سيبويه وغيره من النحويين :

ويوم شهدناه سليم وعامر قليل سوى الطعن النهال نوافله

وقول ابن مخلاة الحمار فى يوم مرج راهط :

ويوم ترى الرايات فيه كأنها حوائم طير مستدير وواقع

فهؤلاء وغيرهم إنما وصفوا أياما مخصوصة بأعيانها ووقائع لم تحدث إلا مرة واحدة .

ونظير ذلك فى أشعار المتقدمين والمتأخرين كثير من وجهة نظرهم . ومن أدلتهم أيضا التى استدلوا بها على أن رب للتقليل مجيئها مطردة فى الألغاز والأشعار التى يصف فيها الشعراء أشياء مخصوصة بأعينها فإنهم كثيرا ما يستعملون "رب" فى أوائلها مصرحا أو الواو التى تنوب مناب رب(١) . من ذلك قول أبى الطيب ، يصف بطيخة مر عليها عقد :

وسوداء منظوم عليها لآليء لها صورة البطيخ وهى من الند

وكذلك وصفه لعبة :

وذات غدائر لا عيب فيها سوى أن ليس تصلح للعناق

ومن أدلتهم أيضا ما ورد فى لغة العرب وأساليبها مما يؤكد إفادة رب للتقليل ، من ذلك قولهم فى المدح : " ربه رجلا" وهى مسألة اتفق عليها البصريون والكوفيون ، ونص عليها سيبويه(٢) . وهو تقليل محض ؛ لأن الرجل لا يمدح بكثرة النظراء والأشباه ، وإنما يمدح بقلة النظير ، وإنما يريدون بقولهم "ربه رجلا" أنه قليل غريب فى الرجال .

---

(١) المسائل والأجوبة ، المسألة خمسون ص/٢٤٤ ، وانظر : الجنى الدانى / ٤٤٢ .

(٢) انظر الكتاب ١٧٦/٢ والمسائل والأجوبة ٢٣٨ / ٢٣٩ .

ومن أقوالهم أيضا : ربما خان الأمير ، وربما سفه الحليم .. أى : أن هذا قد يكون ، وإن كان الأكثر غيره .

ومن أقوال أدبائهم قول المبرد : وكانت الخنساء وليلى مباينتين فى أشعارهما متقدمتين لأكثر الفحول ، وربما امرأة تتقدم فى صناعة ، وقلما يكون ذلك(١) .

وهكذا يسوق أصحاب هذا الرأى أدلتهم التى تنوعت بين شعر ونثر ليؤيدوا بها رأيهم ويدافعوا بها عن وجهة نظرهم فى إفادة رُبَّ التقليل دون سواه . حتى قال قائلهم : " من قال إن رب يعنى بها التكثير فهو ضد ما تعرفه العرب"(٢) .

وأما ثانى الأقوال فى دلالتها فالقول بأنها تفيد الكثرة ، وعليه صاحب كتاب العين وابن درستويه ، وروى أيضا عن الخليل ، ووافقه عليه جماعة من النحاة(٣) حملهم على ذلك فهمهم لقوله تعالى:

(ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين)(٤) وقول النبى صلى الله عليه وسلم : "رب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة"(٥) وقولهصلى الله عليه وسلم : "رب أشعث لا يؤبه له لو أقسم على الله لأبره"(٦) وما سمعه الكسائى عن الأعرابى الذى قال بعد الفطر : "رب صائمة لن يصومه ، ورب قائمة لن يقومه"(٧) فوجه الدلالة من الآية الكريمة والحديث الأول على أن رُبَّ فيهما للتكثير وليست للتقليل ، أن كلا منهما مسوق للتخويف والتهديد ولا يناسب التخويف أن يكون القليل هو ودادتهم أن يكونوا مسلمين ولا أن يكون القليل هو أن يعرى فى الآخرة من كان كاسيا فى الدنيا .

---

(١) الكامل ٣٢٥/٢ .
(٢) انظر : لسان العرب مادة : رب ب والقول منسوب فيه للزجاج .
(٣) انظر : رسائل ونصوص فى اللغة والأدب والتاريخ / ٢٣٥ د/ ابراهيم السامرانى .
(٤) الآية /٢ سورة الحجر .
(٥) انظر : صحيح البخارى ١/ ٤ .
(٦) صحيح البخارى ٢٩/٦ ، ٦٦ .
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/٣ .

وكذا تفسير سائر الشواهد ، فقد جاءت في مقامات لا يتناسب معها إفادة التقليل بحال . وعليه فإن رب إنما تأتي لإفادة الكثرة . وقد تبنى هذا الرأى ودافع عنه ابن مالك وذلك فى قوله "والصحيح أن معنى رب التكثير ، ولذا يصلح "كم" فى كل موضع وقعت فيه غير نادر"(١) .

وقد نسب هذا الرأى إلى سيبويه واستدل لذلك بقوله فى باب "كم" : " اعلم أن لكم موضعين : أحدهما الاستفهام والآخر الخبر ، ومعناهما معنى "رب" وقوله أيضا "اعلم أن "كم" فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب ، لأن المعنى واحد ، إلا أن كم اسم ورب غير اسم(٢) وقد علق على هذه النصوص بقوله : " هذا نصه ، ولا معارض له فى كتابه فعلم أن مذهبه كون رب مساوية لكم الخبرية في المعنى ، ولا خلاف أن معنى كم الخبرية التكثير"(٣) ثم شرع فى سوق الأدلة والشواهد التى تدعم رأيه فمن ذلك قول الشاعر سويد ابن أبى كاهل :

رب من أنضجت غيظا قلبه … يتمنى لى موتا لم يطع(٤)

وقول الأعشى :

رب رفد هرقته ذلك اليو … م وأسرى من معشر أقتال(٥)

وكذا قول حسان بن ثابت :

رب حلم أضاعه عدم الما … ل، وجهل غطى عليه النعيم(٦)

ومنه أيضا قول عدى بن زيد :

رب مأمول وراج أملا … قد ثناه الدهر عن ذاك الأمل(٧)

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٧٦/٣ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٧٧ ، ١٧٨ وانظر : الكتاب ٢٩١/١ ، ٢٩٢ .
(٣) شرح التسهيل ١٧٨/٣ .
(٤) انظر : السابق ١٧٦/٣ ، وهمع الهوامع ٢٦/٢ .
(٥) ديوان الأعشى ص١٣ ، تحقيق محمد حسين ، وشرح المفصل ٢٨/٨ .
(٦) شرح ديوان حسان /٢٢٧ ، وشواهد التوضيح ١٠٥ ، وشرح التسهيل ١٧٧/٣ .
(٧) شرح التسهيل ١٧٧/٣ ، وشواهد التوضيح ١٠٥ وفيه (عن هذا الامل) .

كما استدل لرأيه بأحد قولى الزمخشرى فى المسألة وذلك عند استعراض تفسيره لبعض آيات القرآن الكريم حيث قال : وقد هدى الزمخشرى إلى الحق فى معنى رُبّ فقال فى تفسير : " قد نرى تقلب وجهك" قد نرى : ربما نرى ، ومعناه كثرة الرؤية . وقال : "قد" فى قوله : " قد نعلم أنه ليحزنك " بمعنى : ربما ، الذى يجئ لزيادة الفعل وكثرته .... وذلك أن قد إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى ربما ، فوافقت ربما فى خروجها إلى معنى التكثير نحو قوله :

فإن تمس مهجور الفناء فربما   أقـــام به بعد الوفــــود وفود

ثم قال : وكلامه فى هذا سديد أداه إليه ترك التقليد(١) .

وهكذا ينتصر ابن مالك لهذا القول الذى يرى أن دلالة "رب" تدور حول الكثرة والزيادة .

وهو رأى لم يسلم من الاعتراض عليه ولم تسلم شواهده وأدلته من الطعن فيها والرد عليها ، فقد قال ابن عصفور معلقا على بعض شواهدهم وأدلتهم : " وهذا وأمثاله لا حجة لهم فيه ؛ لأن رُب فى هذه الأماكن وأمثالها للمباهاة والافتخار ، والمباهاة لا تتصور إلا مما يقل نظيره من غير المفتخر ، إذ ما يكثر من المفتخر وغيره لا يتصور الافتخار به ، فتكون رُب فى هذه الأماكن التى للمباهاة والافتخار للقليل النظير ... ويمكن أيضا أن يريد أن هذه الأشياء التى يفتخر بها هى وإن كانت قد وقعت كثيرا من المفتخر فإنها بالنظر إلى شرف هذا المفتخر وجلالته قليلة"(٢) .

وأما استدلاله بصلاحية وقوع "كم" فى كل موضع وقعت فيه غير نادر فقد أجاب الشلوبين عن ذلك بما معناه : أن لمجرور رب فى تلك المواضع نسبتين مختلفتين : نسبة كثرة إلى المفتخر ، ونسبة

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١٨٠/٣ ، والكشاف ٣١٩/١ ، ١٤/٢ / ٧٩/٣ .

(٢) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥١١/١ تحقيق د/ صاحب أبو جناح ، وانظر : البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ٨٦٠/٧ تحقيق د/عياد الثبيتى .

قلة إلى غيره ، فتارة يأتي بلفظ "كم" على الكثرة ، وتارة يـأتى بلفظ "رب" على نسبة القلة(١).

كما اعترض على قول ابن مالك " هذا نصه ولا معارض لـه فى كتابه" وبين أنه لا يسلم له ، لأن من يستعرض كتاب سيبويه يجد أنه إذا تكلم فى الشواذ فمن عادته فـى كثير منـها أن يقول : " ورُب شيء هكذا" يريد أنـه قليل نـادر . ثم قـال : فكيف يتوهم أنـه أراد بقوله:" إن معنى كم كمعنى رب" أنها مثلها فى الكثرة وهو يستعملها فى كلامه بضد ذلك(٢)؟!.

وقد فسر أبو علـى هذا الموضـع فقـال : إنمـا قـال : إن معنـى "كم" كمعنـى "رب" ؛ لأنـها تشـارك "رب" فـى أنـها تقـع صـدرا ، وأنهما لا تدخلان إلا على نكرة ، وأن الاسم المذكور الواقـع بعدهـا يدل على أكثر من واحد ، وإن كان الاسم الواقع بعد "كم" يـدل علـى كثير والاسم الواقع بعد "رب" يدل على قليل(٣) .

وكذا قال ابن درستويه ، والرمـاني وغيرهمـا فـى شـرح هـذا الموضع من كلام سيبويه(٤) . وهكذا اختلف النحاة حـول دلالـة رب بين إفادتها القلة وإفادتـها الكثرة ولعل النـاظر فيمـا انتـهوا إليـه مـن خلاف يتبين أن سبب هذا الخلاف إنما يرجع إلى أمرين :

الأول : اختلافهم فى فهم كلام سيبويه وتفسيره .

الثانى : كثرة شواهد "رب" وترددها بين المعنيين .

وعلى أى حال فإن المدقق فى كلام سـيبويه فيمـا يتصـل بـهذه المسألة يتبين أنه لم ينص صراحة علــى إفادتـها التقليـل أو التكثـير ، وإنما قــال : " وزعم يونس أنهم يقولون : ربما تقولن ذاك ، وكثر ما

---

(١) الجنى الدانى / ٤٤٦ .

(٢) انظر : السابق ٤٤٧ ، والكتاب ٢٩/١ .

(٣) الجنى الدانى / ٤٤٧ ، وانظر المقتصد فى شرح الإيضاح ٨٢٨/٢ وما بعدها ، وانظر أيضا : الفـاخر فى شرح جمل عبد القاهر لابن أبى الفتح البعلى ٦١٦/٢ تحقيق د/ممدوح خسارة .

(٤) انظر : الجنى الدانى : ٤٤٧ .

تقولن ذاك"(١) وقال أيضا : ومن تلك الحروف { التى لا يليها إلا الفعل } ربما وقلما وأشباههما جعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة وهيؤوها ليذكر بعدها الفعل .."(٢) بالإضافة إلى أقواله الأخرى التى استدل بها كل فريق فى عرض وجهة نظره والزعم بأن ما ذهب إليه هو رأى سيبويه . والحق أن ما فهم على غير وجهه من كلام سيبويه فى غير موضع كان سببا مباشرا لكثير من الخلاف الذى احتدم بين النحاة فى كثير من المسائل ، ولعل ما نحن فيه من اختلافهم حول دلالة رب أوضح شاهد على ذلك . فقد أوقعت هذه النصوص المنسوبة إلى سيبويه النحاة فى حرج وأحدثت بينهم اضطرابا فى فهم الدلالة الحقيقية لرب . فهذا عبد القاهر بعد أن قرر أن أصل رب أن تكون مناقضة لكم وأنها للتقليل يعود فيقول : " وقد غلب على رب الاستعمال" بمعنى الكثرة كقولهم : رُبَّ بلدٍ قطعتُ ، ورُب يوم من شأنه كذا وكذا يقصدون بذلك الكثرة ، ويستدل على ذلك بقول امرئ القيس :

ألا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل

وقد علق عليه بقوله : " لا شبهة فى قصده التكثير "(٣) .

وكذلك الحال عند "الرضى" الذى قال : هذا الذى ذكرنا من التقليل أصلها ، ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز إلى القرينة(٤) .

وأما ابن عقيل فقد انتهى الأمر عنده بأن الأقرب فيها أنها تستعمل لهما(٥) .

---

(١) الكتاب ٥١٨/٣ .
(٢) السابق ١١٥/٣ .
(٣) المقتصد فى شرح الإيضاح ٨٢٩/٢ ، وانظر : شرح المفصل ٨٦/٢ .
(٤) شرح الرضى على الكافية ٢٨٧/٤ تصحيح وتعليق / يوسف حسين عمر .
(٥) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢٨٥/٢ تحقيق د/ محمد كامل بركات .

وضع عليها ، وقد استدل على ذلك بالمدح والذم حيث يجوز استعمال الذم مكان المدح كقول القائل : " أخزاه الله ما أشعره" ، و"لعنه الله ما أفصحه" ويستعمل المدح مكان الذم فيقال للأحمق: يا عاقل ، وللجاهل : يا عالم ، وللبخيل : يا جواد . وذلك كله على سبيل الهزء والسخرية ..

ومثله فى القرآن الكريم قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب أنهم قالوا له : (إنك لأنت الحليم الرشيد)(١) وقال لفرعون : (ذق إنك أنت العزيز الكريم)(٢) ووجه المبالغة عندهم فى هذا أن النقيضين إنما بينهما حد يفصل بعضهما من بعض ، فإذا زاد أحدهما فى حده انعكس إلى ضده لأنه لا مذهب له يذهب إليه إذ لا واسطة بينهما ولذلك قال الشاعر :

ولا تحسبوا دمعى لوجد وجدته فقد تدمع العينان من شدة الضحك(٣)

ويعلق البطليوسى على هذه الشواهد بما يؤكد وجهة نظره قائلا : فكما أن وقوع بعض هذه الأشياء موضع بعض لا يبطل أصل وضعها فكذلك وقوع "رب" موقع "كم" و"كم موقع "رب" لا يبطل أصل وضعهما(٤) ويسوق لذلك عددا كبيرا من الشواهد الشعرية والنثرية التى جاءت فيها رب على أصل وضعها فأفادت التقليل ، ثم يقدم شواهد أخرى كثيرة خرجت فيها عن هذا الأصل لتفيد معنى الكثرة موضحا أن وجه خروجها هو المجاز ومشيرا إلى أن هذه المواضع إنما تكون فى مواضع الافتخار والمباهاة ؛ لأن الافتخار لا يكون إلا بما كثر من الأمور فى الغالب . وأوضح أيضا أن هذه المواضع هى التى يصلح أن تستعمل فيها "كم" مكان "رب" كما فى قول الشاعر :

---

(١) سورة هود / آية ٨٧ .
(٢) سورة الدخان آية / ٤٩ .
(٣) البيت لأبى العلاء المعرى ، انظر ديوانه وفيه (الأحداق) بدل (العينان) .
(٤) المسائل والأجوبة : المسألة الخمسون .

وهكذا تعددت أقوال النحاة فى معنى "رب" حتى أحصاها المرادى فى جناه الدانى سبعة هى(١) :

الأول : أنها للتقليل ، وهو مذهب أكثر النحويين ونسبه صاحب البسيط إلى سيبويه .

الثانى : أنها للتكثير ، نقله صاحب "الإفصاح" عن صاحب "العين" وابن درستويه وجماعة .

الثالث : أنها تكون للتقليل والتكثير ، فهى من الأضداد ، وإلى هذا ذهب الفارسى فى كتاب "الحروف" .

الرابع : أنها أكثر ما تكون للتقليل .

الخامس : أنها أكثر ما تكون للتكثير والتقليل بها نادر .

السادس : أنها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير .

السابع : أنها للتكثير فى موضع المباهاة والافتخار .

هذه هى خلاصة الأراء التى انتهى إليها بحث النحاة فى دلالة رب ، بيد أن هناك محاولة أخرى للبطليوسى بذل فيها جهدا وأجهد نفسه فى محاولة جادة للبحث عن حل مناسب لمشكلة دلالة رب . إذ نظر إلى المسألة نظرة موضوعية اعتمد فيها على محور مهم هو الحقيقة والمجاز وهى خاصة من خصائص العربية اعتمدها النحاة فى كثير من المواضع لحل بعض مشكلات النحو . وكانت خلاصة نظرته :

أن "رب" و"كم" بنيا على التناقض فى أصل وضعهما ؛ لأن أصل رُبّ للتقليل وأصل كم للتكثير ... ثم يعرض فيهما المجاز للمبالغة وغيرها من الأغراض ، فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه، وهذا من وجهة نظره هو سبيل المجاز الذى هو عارض يعرض للشيء فيستعار فى غير موضعه دون أن يبطل ذلك حقيقته التى

---

(١) انظر : الجنى الدانى / ٤٣٩ ، ٤٤٠ .

فإن تكن الأيام شيبن مفـــرقى وأكثرن أشجانى وبلغن من غرب(١)
فيا رب يوم قد شربت بمشرب شفيت به غيم الصدى بـارد عذب
وكم ليلـــة قد بتها غيـــر آثم بشاجيـــة الحجلين مفعمة القلب

فالشاعر هنا قد أورد تكثير أيامه وليله فأخرج بعض ذلك بلفظ "رب" وبعضه بلفظ "كم" ، ورأى الأمرين سواء .

وبعد أن قدم البطليوسى عددا كبيرا مـن الشواهد التـى حـاول فهمها وتفسيرها بناء على وجهة نظره وإن عمد إلـى تـأويل بعضـها بما يخدم فكرته ورأيه ، أنهى حديثه عن هذه المسألة بقولـه : "فعلـى نحو هذه التأويلات تأول النحويون الذين أصلوا أن "رب" لتقليل هذه الأشياء التـى ظاهرها التكثير ، ومن قـال فـى هذه المواضع أنـها للتكثير فقد تلقـى الكلام علـى ظـاهره ، ولـم يدقـق الكـلام فيـها هـذا التدقيق ولم يقسمها إلى الحقيقة والمجاز كما فعلنا نحن"(٢) .

والحـق أن المتـأمل فـى محاولـة البطليوسـى يتبيـن أنـه حـاول مخلصا إيجاد حل لتلك المشكلة إلا أن ما جاء به لم يذهب بعيـدا عمـا جاء به النحاة من قبله ، ففكرة المجاز التى تمثل عصب هذه المحاولة تنبه لها عبد القاهر ومن قبله شيخه أبو علـى الفارسـى . يتضـح ذلـك من تعليق عبد القاهر على البيت :

فإن تمس مهجور الفناء فربما أقام به بعد الوفـود وفـــودُ

إذ قال : لا شبهة فى قصده التكثـير ، ألا تـراه قصـد أن يضـع الازدحام بإزاء الخلو ، فليس يقول : أنه أقام هناك وفود مرة أو مرتين .

وقوله : وشبه شيخنا ـ رحمه الله ـ هذا بما يجئ من الاسـتفهام على طريقة التقرير كقوله تعالى : (أأنت قلـت للنـاس اتخذونـى)(٣) وجميع ما يجئ فى التنزيل .

---

(١) الأبيات للشـاعر عمارة بن عقيل بن بـلال بن جرير المتوفى عـام ٢٣٩ هـ . انظر تاريخ بغداد ٢٨٢/١٢ ورسائل ونصوص / ٢٤٩ .
(٢) انظر : المسائل والأجوبة المسالة الخمسون ، ورسائل ونصوص / ٢٥٢ .
(٣) سورة المائدة آية / ١١٦ .

وكقول جرير :

ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح(١)

وذلك أن الهمزة أصلها الاستفهام كقولك : أزيد عندك ؟ وأخرجت ؟ ثم غلب عليها التقرير الذى هو نقيض الشك ، كما أن أصل رب للتقليل ، ثم غلب عليها التكثير فاعرفه(٢) وجاء فى الفاخر شرح جمل عبد القاهر ما نصه : " إذا تقرر أنها للتقليل فقد تستعمل للتكثير مجازا ، ولا يخرجها ذلك عن كونها للتقليل"(٣) .

وعلى أية حال فإن التأمل فى دلالة رب ودراسة ما انتهى إليه رأى النحاة فيها يوكد أن دلالتها لما تحسم بعد وأنها تحتاج إلى توضيح وتحديد ، الأمر الذى يدفع الباحث إلى القول بأن رب حرف إثبات لم يوضع لقلة أو كثرة وإنما يستفاد معناه وتتأكد دلالته من خلال الاستعمال ، ووجوده فى نص معين وما يحيط بهذا النص من ظروف وملابسات تسهم بشكل فاعل فى تحديد دلالة الكلمة وصرفها إلى إفادة التقليل أو التكثير .

فلقد بات من المعلوم بالضرورة عند جمهور النحاة ما للسياق من دور فى إعطاء النص دلالته وذلك من خلال تحديد دلالة عناصره المكونة له. فالكلمة خارج النص تحتمل أكثر من دلالة والنص خارج سياقه يحتمل أكثر من معنى ، ولذلك فقد تحتم علينا النظر إلى دلالة رب فى ضوء النصوص التى وردت فيها ، ولو أن النحاة احتكموا إلى هذه النصوص التى جاءت فيها رب وما أحاط بهذه النصوص من ظروف وملابسات لهدوا إلى حقيقة دلالتها ولكفوا أنفسهم مغبة التأويل والوقوع فى هذا الاضطراب والخلط

---

(١) انظر : ديوانه / ٩٨ ، والأمالى الشجرية ٤٠٥/١ ، والخصائص ٤٦٣/٢ ، وشرح المفصل ١٢٣/٨ .

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ٨٢٩/٢ ، ٨٣٠ .

(٣) الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر / تأليف : محمد بن أبى الفتح البعلى ٦١٦/٢ تحقيق : ممدوح خسارة.

الذى دفعهم إليه اختلافهم فى فهم النصوص الواردة عن سيبويه فى هذه المسألة ، وكثرة الشواهد التى تميل بدلالتها تارة إلى التقليل وأخرى إلى إفادة التكثير .

على أن فكرة الاحتكام إلى النص وما يحيط به من ملابسات لم تكن غائبة عن أذهان بعض النحاة فما مواضع المباهاة والافتخار التى أشار إليها بعضهم إلا احتكام إلى النص وسياقه . وما مقامات الإلغاز والأحاجي التى وردت فيها رُب للتقليل إلا تأكيد لهذا الاحتكام.

جاء فى الجنى الدانى "وأما ما جاءت فيه رب وظاهره التكثير فهو كثير جدا وغالبه فى مواضع المباهاة والافتخار .." وفيه أيضا "ومما تأتى رب فيه للتقليل إتيانا مطردا ، الأشعار التى فى الألغاز ، والأشعار التى يصف بها الشعراء أشياء مخصوصة بأعيانها.."(١).

وقال عبد القاهر : وقد غلب على رب الاستعمال بمعنى الكثرة ...

ألا ترى انهم يأتون به فى مواضع المدح وعد المآثر ، نحو قولك : " وإن غير الدهر من حالك فرب يوم لك من شأنه كذا وكذا.."(٢) .

وهكذا احتكم بعضهم إلى النصوص والسياقات التى وردت فيها . وفى احتكامهم إليها خروج من هذا المأزق الذى وضعوا فيه أنفسهم ، وعليه يتضح أن ما زعمه النحاة من القول بأن رُب للتقليل فقط أو للتكثير فقط ليس بصحيح وأن من قال بذلك حاد عن التحقيق وضيق حيث لا تضييق . إذ إن المقام هو الذى يخلص دلالة "رب" إلى أحد المعنيين التقليل أو التكثير . وعليه فقد لزم فهم ما ورد عن سيبويه من نصوص فى ضوء المعطيات وكذا ما ورد من شواهد لرب . حتى نتبين وجه الحق فيها .

---

(١) الجنى الدانى / ٤٤٢ ، ٤٤٣ .

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ٨٢٩/٢ .

نتائج البحث

وبعد ، فإن القارئ لهذا البحث يمكنه الخروج بعدد من النتائج، يمكن حصر أهمها فى الآتى :

١. أثبت البحث أن رُبَّ أحد حروف المعانى التى تختص بعدة خصائص تركيبية لا يمكن فهمها وبيان وجه الصواب فيها ، ومن ثم الاستفادة منها إلا بالنظر إليها على ضوء مما تتكون منه الجملة العربية وما يحكم بناءها من أنظمة وقواعد تؤثر فيها وتؤثر فى الخصائص التركيبية لكل عنصر من عناصر تكوينها .
٢. أوضح البحث أن السبب وراء اختلاف النحاة فى معنى رُبَّ ودلالتها إنما يرجع إلى أمرين أحدهما : اختلافهم فى فهم النصوص الواردة عن سيبويه . والثانى : كثرة ما ورد لرب من شواهد تعدد فيها معناها .
٣. أكد البحث أن لرب عدة معان ، قد تبدو فى بعض الأحيان متباينة كإفادتها القلة أو الكثرة ، إلا أن النظر إليها فى ضوء السياقات التى ترد فيها ، وما يحيط بها من ظروف وملابسات يجعل من السهل ترجيح معنى على آخر .

مراجع البحث

١. إرشاد السالك إلى حد ألفية ابن مالك . تأليف برهان الدين بن قيم الجوزية ، تحقيق / محمد بن عوض السهلي - الرياض - ط(١) سنة ٢٠٠٢م .
٢. الأزهية فى علم الحروف - تأليف على بن محمد الهروى - تحقيق عبد المعين الموبلحى مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٣م .

٣. أسرار العربية - لأبى البركات الأنبارى - تحقيق محمد بهجة البيطار - المجمع العلمة العربى - دمشق .
٤. الأصول فى النحو لابن السراج - تحقيق عبد الحسين الفتلى - بغداد ١٩٧٣م .
٥. أمالى ابن الشجرى ، تحقيق محمود محمد الطناحى - مكتبة الخانجى ١٩٩٢م .
٦. الإنصاف فى مسائل الخلاف - لأبى البركات الأنبارى - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة الاستقامة - القاهرة .
٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - لابن هشام الأنصارى - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية ١٩٩٨م.
٨. البسيط فى شرح جمل الزجاجى - لابن أبى الربيع - تحقيق د. عياد الثبيتى دار الغرب الإسلامى - بيروت ط(١) ١٩٨٦م .
٩. بغية الوعاة للسيوطى - مطبعة السعادة - القاهرة .
١٠. تاريخ بغداد - للخطيب البغدادى - مطبعة السعادة ١٣٤٩ هجريا .
١١. الجنى الدانى فى حروف المعانى - للمرادى ، تحقيق : فخر الدين قباوة - محمد نديم فاضل - بيروت ١٩٩٢م .
١٢. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - لعبد القادر البغدادى - تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجى - القاهرة ١٩٨٩م .
١٣. الخصائص - لأبى الفتح عثمان بن جنى - تحقيق محمد بن على النجار - دار الكتب المصرية .
١٤. ديوان الأعشى الكبير : تحقيق د. محمد كامل حسين - دار صادر - بيروت .
١٥. ديوان امرئ القيس : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - مصر .

١٦. رسائل ونصوص فى اللغة والأدب والتاريخ ـ تأليف إبراهيم السامرائى .
١٧. رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ـ للمالقى : تحقيق : د. أحمد الخراط . مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥م .
١٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية بيروت ١٩٩٧م .
١٩. شرح التسهيل ـ لابن مالك . تحقيق : د . عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون .
٢٠. شرح التصريح ـ للشيخ خالد الأزهرى ـ القاهرة ـ مكتبة الحلبى .
٢١. شرح حماسة أبى تمام ـ للمرزوقى ـ تحقيق : احمد أمين وعبد السلام هارون ـ لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٩٥١م.
٢٢. شرح جمل الزجاجى ـ لابن عصفور ، تحقيق : صاحب أبو جناح ـ عالم الكتب بيروت ١٩٩٩م .
٢٣. شرح الكافية فى النحو ـ للرضى ، تحقيق : يوسف حسين عمر.
٢٤. شرح المفصل ـ لابن يعيش . المطبعة المنيرية ـ القاهرة ١٩٢٨م .
٢٥. شواهد التوضيح والتصحيح ـ لابن مالك ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ـ عالم الكتب ـ ط(٣) ١٩٨٣م .
٢٦. صحيح البخارى ، دار الشعب ، مصر .
٢٧. طبقات النحويين واللغويين للزبيدى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف مصر .
٢٨. الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ، تأليف محمد بن أبى الفتح البعلى ، تحقيق : د . ممدوح محمد خسارة ـ الكويت ٢٠٠٢م.

٢٩. الكافية فى النحو - لابن الحاجب ، تحقيق:د.طارق نجم عبد الله دار الوفاء - جدة .
٣٠. الكامل فى اللغة والأدب - للمبرد . تحقيق :د. محمد الدالى - بيروت ١٩٨٦م .
٣١. الكتاب . لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٣٢. المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل - ، تحقيق : د. محمد كامل بركات .
٣٣. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب - لابن هشام .
٣٤. المقتصد فى شرح الإيضاح - عبد القاهر الجرجانى ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام - العراق ١٩٨٢م .
٣٥. المقتضب - لأبى العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمه - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
٣٦. همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع - للسيوطي - مكتبة السعادة - مصر .